

اقتراح كتابي من المعهد الديمقراطي الوطني
للشؤون الخارجية إلى
لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء
على التمييز ضد المرأة

يوم المناقشة العامة بشأن
التمثيل المتساوي والشامل للمرأة
في نظم صنع القرارات



22 فبراير 2023

قصر الأمم بجنيف،
قاعة المؤتمرات 23

تقدم بتاريخ 14 فبراير 2023

بخصوص المعهد الديمقراطي الوطني

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية منظمة غير ربحية ولا حزبية وغير حكومية، تستجيب لتطلعات الشعوب حول العالم إلى العيش في مجتمعات ديمقراطية تعترف بحقوق الإنسان الأساسية وتعززها. عمل المعهد الديمقراطي الوطني وشركاؤه المحليون منذ تأسيسه سنة 1983 على دعم وتعزيز المؤسسات والممارسات الديمقراطية عن طريق تقوية الأحزاب السياسية والمنظمات المدنية والبرلمانات؛ وحماية الانتخابات؛ وتشجيع مشاركة المواطنين والانفتاح والمساءلة في الحكومة.

المعهد الديمقراطي الوطني منظمة رائدة تعمل على النهوض بمشاركة المرأة في السياسة في جميع أنحاء العالم. يدعم المعهد الديمقراطي الوطني من خلال حشد شبكاته العامة والاستعانة بخبرته التي تمتد إلى ثلاث عقود من الزمن وتشمل 132 دولة تطلعات المرأة للمساواة بين الجنسين وإلى حكومة شاملة ومستجيبة. يعرض نهج المعهد الديمقراطي الوطني الرسالة التي مفادها أنه لا يوجد نموذج ديمقراطي وحيد، غير أن بعض المبادئ الأساسية تشاركها جميع الديمقراطيات.

To learn more visit www.ndi.org

مقدمة

قدّم هذا الاقتراح المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، وهو منظمة غير ربحية ولا حزبية وغير حكومية، مكرّسة لدعم تنمية الديمقراطية والحكم الرشيد في جميع أنحاء العالم، بوسائل منها تشجيع وتعزيز العمليات السياسية الشاملة ومشاركة الدولة والمجتمع المدني ومؤسسات الحكم المتفتحة والمستجيبة والالتزام بأطر العمل الدولية. يستند اقتراح المعهد الديمقراطي الوطني بصفته رائداً في قضية النهوض بمشاركة المرأة في السياسة في جميع أرجاء العالم، إلى خبرته التي تمتدّ إلى أربع عقود من الزمن وتشمل 132 دولة، والتي تدعم تطّاعات المرأة للمساواة بين الجنسين وإلى حكومة شاملة ومستجيبة.

مشاركة النساء على اختلاف مشاربهنّ شرط أساسي لتحقيق المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة والازدهار والأمن والسلام الدائم. فالتمثيل المتساوي والشامل للمرأة - الذي يرسخه الوصول الفعلي والنفوذ الحقيقي والمساءلة الراحدة - ضروري لتحقيق الأحكام الرئيسية لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومعالجة الأزمات المترابطة التي يشهدها عالمنا. ووفقاً لما أكدته المذكرة المفاهيمية للجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فإنّ "التمثيل المتساوي والشامل للمرأة في نظم صنع القرارات حقّ مستمدّ من واجب ضمان الدول تنفيذ الاتفاقية"²

يهدف الاقتراح إلى تسليط الضوء على النقاط الحرجة الحالية واستكمال الفجوات الموجودة في التوصية العامة رقم 23 المتعلقة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة، التي سترتكز على أساسها التوصيات اللاحقة. وبالاستناد إلى نظرية التغيير الراسخة للمعهد الديمقراطي الوطني بشأن التمكين السياسي للمرأة، والتي تركز على ثلاث مستويات من العوائق - وهي العوائق الفردية والمؤسسية والاجتماعية الثقافية - التي يجب معالجتها من أجل تحقيق المشاركة السياسية والقيادة التي تساوي بين الجنسين وتتسم بالشمول، سيسلط الاقتراح الضوء بالدرجة الأولى على **العنف ضد المرأة أثناء الانتخابات وفي مجال السياسة، بما في ذلك الإساءة باستخدام التكنولوجيا**، باعتبار ذلك من العوائق الأساسية التي تستدعي إصلاحات في السياسات وتغييرات معيارية. بالإضافة إلى ذلك، سيفتح **تدخلات واعدة لتسريع وتيرة تمثيل المرأة في الحياة السياسية**، مع التركيز على الهيئات الحكومية والانتخابية والأحزاب السياسية. وسيسلط الضوء في الأخير على الحاجة إلى التركيز على **التصدّي للأعراف الجنسانية الضارة والذكورة السياسية** التي تعزز إقصاء المرأة وسيطرة النخب الذكورية على السلطة والأنظمة والهيكل السياسية.

فوائد ذات أهلية حاسمة للتمثيل المتساوي والشامل للجنسين

تُشير الدلائل إلى أنّ التمثيل المتساوي والشامل للمرأة في أنظمة صنع القرار والحكم تنتج عنه مجموعة أوسع وأكثر استجابة من الخيارات المنصّفة على صعيد السياسات، ويؤدي إلى زيادة في التعاون بين مختلف الأحزاب والأعراق، ويسفر عن سلام أكثر استدامة.³ إنّ إشراك المرأة في الحياة العامة والسياسية - حيث تشارك جميع شرائح المجتمع بحرية وتؤثر على النتائج السياسية دون تمييز أو عنف - شرط أساسي لبناء ديمقراطية قادرة على الصمود وتحقيق الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة والتقدم الاقتصادي.⁴

تؤدي الأنظمة الديمقراطية - التي ترسم فيها الأصوات المتنوعة السياسات والحكم - إلى مستويات أعلى من موافق المساواة بين الجنسين وإلى تماسك اجتماعي أكثر إحكاماً مما يزيد من احتمال تعاون المجتمعات في أمور الصالح العام.⁵ ومع ذلك، تظلّ قيادة المرأة ومشاركتها السياسية في الحكم مقيدة، بدءاً بالمستوى المحلي ووصولاً إلى المستوى العالمي، نظراً لنقص تمثيلها في هيئات صنع القرار. وحسب تقرير عن الفجوة الجنسانية العالمية للمحلل الاقتصادي العالمي، سيستغرق سدّ هذه الفجوة بين الجنسين أكثر من قرن ونصف.⁶ تشغل النساء عالمياً حوالي ربع (26%) المقاعد البرلمانية - إذ لم يتغير هذا الرقم كثيراً في العقد الماضي رغم استحداث نظام الحصص الذي غيّر مشهد التمثيل الرسمي للمرأة في عدد كبير من البلدان.⁷ حققت 14 دولة فقط التكافؤ بين الجنسين في حكومتها الوطنية؛ بحيث تترأس النساء 28 دولة فقط من أصل 193 دولة، وتشكلن تقريباً أقل من 15% من رؤساء البلديات وحوالي 34% فقط من هيئات التداول المحلية المنتخبة.⁸

ومع تراجع الديمقراطيات في العالم - بحيث يعيش اليوم حوالي 70% من سكان العالم في أنظمة أوتوقراطية، مقابل 49% العقد الماضي⁹ - فإنّ المكاسب التي تحققت بشأن المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة والنمو الاقتصادي والأمن، قد تحققت بشقّ الأنفس. فيما عدا الحلول، يتطلب عدم الاستقرار السياسي والصراعات المسلحة والوباء العالمي المستمر والكوارث المناخية التي تلوح في الأفق وانعدام الأمن الغذائي جهداً معقداً ومتعدد الأبعاد والقطاعات يتسم بالشمول والاستدامة. لهذا أضحى دور المرأة في صياغة القرارات والسياسات والقوانين والأنظمة والهيكل التي تحكم حياتها ومجتمعاتها والأرض التي تعيش فيها أكثر إلحاحاً وأهمية من أيّ وقت مضى. يمكن للدول التي تمر بفترات من عدم الاستقرار أو فترات انتقالية أن تستفيد من تلك الأوقات لإحراز تقدم - من خلال ضمان التمثيل الشامل والمتساوي لسكانها، ولا سيما النساء - وإلا فسوف تتعرض لمزيد من التراجع باستبعادهنّ.¹⁰

يجب أن يتخطى التمثيل المتساوي والشامل مجرد المشاركة

ركّزت الموجات الأولى من الإصلاحات أساساً على التمثيل والمشاركة العددية للمرأة مع استهداف عبء 30% لتحقيق التوازن بين الجنسين في هيئات صنع القرار. في حين حُققت مكاسب عددية مهمة خلال العقود القليلة الماضية، ورغم أهمية الاستمرار في التركيز على الأرقام بطرق منها فرض نظام الحصص على عدّة مستويات، يجب أن يركز التحول النموذجي المطلوب على كُلي من التمثيل والتأثير؛ وهما الشرطان المتلازمان اللذان يسمحان بالوصول إلى السلطة وممارستها. وهذا يعني أنه يجب أن يكون بإمكان المرأة الوصول إلى منابر أو محافل صنع القرار والقدرة على التأثير في هيكلها وعملاتها ونتائجها الموضوعية.

يحدث الاستبعاد المؤسسي والتحيز الاجتماعي الثقافي وحلقات التمييز ضد المرأة، لا سيما ضد نساء المجتمعات المهمشة، في مختلف مستويات التمثيل العام والتمثيل السياسي. ويتطلب التمثيل المتساوي والشامل للنساء في الحياة السياسية الاهتمام **بسلسلة متصلة ومتراصة من سبل الدخول على امتدادها**، بدءاً بتمكّنهنّ وتأثيرهنّ بصفتهمّ ناخبات وعضوات وقائدات أحزاب سياسية وناشطات ومطلعات ومترشحات وممثلات منتخبات ومعينات، وصولاً إلى عملهنّ كموظفات أو مراقبات في الانتخابات. يتطلب التمثيل الفعال أطراً وتدخلات قانونية تضمن إمكانية التسجيل في القوائم الانتخابية (على سبيل المثال، التصرف لمسألة محدودية حصول النساء على بطاقات الهوية أو المساواة بين الجنسين من حيث حق نقل الجنسية)؛ التصويت دون تدخل أو تأثير لا مسوّغ له أو تهديد بالعنف من الأقارب والسياسيين ووكلائهم؛ إمكانية الوصول الآمن إلى صناديق التصويت؛ المشاركة في التعبئة السياسية للمرشّحين والاحتجاجات والتوقيع على العرائض؛ نشاط المجتمع المدني والخدمات المجتمعية؛ المساواة في القدرة على الوصول إلى موارد الترشح لشغل مناصب؛ الشفافية والإنصاف في إجراءات التعيين؛ وخلق بيئة عمل للمسؤولين المنتخبين والمعيّنين تكون خالية من العنف الجنساني أو التهديدات أو الهجمات.

حواجز متعددة الأبعاد تعوق التمثيل المتساوي والشامل للمرأة

إنّ الحواجز الفردية والهيكلية والمنهجية والأنماط الاجتماعية وديناميات القوة القائمة على نوع الجنس تعيق مسار المشاركة السياسية والمدنية الهادفة للنساء باختلاف مشاربهن عبر كامل سلسلة الحياة السياسية والعامّة. فالحواجز التي تواجهها النساء متأصلة في المعايير الجنسانية السلبية وفي عدم المساواة، وتختلف عبر المناطق الجغرافية والسياقات الاجتماعية السياسية وداخلها.

يتطلب النهج الاستراتيجي للمعهد الديمقراطي الوطني بشأن تعزيز المشاركة السياسية للمرأة وقيادتها، الذي يستند إلى عقود من العمل في مجال تعزيز الديمقراطية، التغلّب على الحواجز، على المستوى الفردي والمؤسسي والاجتماعي والثقافي، بطرق من بينها (أ) التركيز على تخطيط السلامة الفردية والأمن الفردي، إمكانية الوصول إلى المهارات القيادية والموارد (بما في ذلك التمويل) والعلاقات (خاصة العلاقات مع شبكات السياسيين المؤثرين)؛ (ب) معالجة القضايا الهيكلية والنظامية في الأنظمة الانتخابية والأحزاب السياسية (بما في ذلك قواعدها وهيكلها)؛ (ج) تفكيك المعايير الجنسانية والذكورية التي تحرم المرأة من التمثيل والقيادة وتعزز العنف ضد المرأة في المجال السياسي وتنتشر التضليل الجنساني وتثني الشباب عن دخول الساحة.

العنف ضد المرأة في السياسة يمنع التمثيل المتساوي والشامل

العائق الرئيسي والأكثر مضرّة بتمثيل المرأة هو العنف المتفشّي والمتردّد ضد المرأة في الانتخابات والسياسة. تواجه النساء اللواتي يرغبن في ممارسة حقوقهن المدنية والسياسية لتنشطن في المجال السياسي مقاومة نشطة وتهديدات وعنفاً - بما في ذلك المعلومات المغلوطة والمضللة، شخصياً وعبر الإنترنت - مما يجبر النساء على التنحي أو فرض الرقابة الذاتية ونقض شرعية القيادة لديهنّ. أدت الآثار الاجتماعية والاقتصادية المستمرة لوباء كوفيد-19 وتصادم الصراعات المسلحة والاستبداد المتردّد إلى قفزات نوعية في مستويات العنف الجنساني المبلغ عنه والمضايقات التي تستهدف النساء البارزات انخراطهن في السياسة والنشاط السياسي. هذا العنف يستهدفهنّ كأفراد وبسبب جنسهم ويفتقر إلى استجابة مؤسسية ويتعدّى على المعايير الاجتماعية الثقافية السائدة.

ومع ذلك، تهدف هذه التصرفات إلى الحد من طموحات جميع النساء، لا سيما الشباب والفتيات والوافدات الجدد في مجال السياسة والراغبات في المشاركة في الحياة السياسية والعامّة، وقد نجحت في ذلك. على سبيل المثال، النساء الشباب اللاتي تتراوح أعمارهن بين 18 و 24 عاماً هنّ الأكثر عرضة للمضايقات عبر الإنترنت من باقي الفئات، وهنّ الأكثر عرضة لأشدّ أنواع التحرش قسوة.¹¹

حملة #NotTheCost عالمية أطلقها المعهد الديمقراطي الوطني من أجل زيادة الوعي وإنهاء ظاهرة العنف ضد المرأة في السياسة، وقد عرّفت هذا الأخير على أنه أشكال مختلفة من العنف النفسي والجسدي والجنسي والعذوان والإكراه والترهيب - الشخصي أو عبر الإنترنت أو باستخدام التكنولوجيا - والذي يستهدف النساء على وجه التحديد من أجل التأثير على نشاطهن السياسي أو مشاركتهن.¹² تستند صيغة المفهوم إلى تعريفات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (المواد 1-2 و5 من التوصية العامة رقم 35 المتعلقة بالعنف الممارس على المرأة لأسباب جنسانية)¹³

تعريف العنف ضد المرأة في السياسة

يمكن أن يتعرض كل من الرجال والنساء للعنف السياسي. لكن للعنف ضد المرأة في السياسة تحديداً ثلاث خصائص مميزة هي:

- إنه يستهدف المرأة بسبب جنسها؛
- يمكن أن يتخذ في جوهره شكلاً جنسانياً، كما يتضح من خلال التهديدات الجنسية والعنف الجنسي؛
- يتجلى أثره خاصةً في ثني المرأة عن العمل السياسي أو أن تصبح ناشطة سياسية.

ويشمل جميع أشكال الاعتداء والإكراه والتخويف ضد المرأة بصفتها فاعلة سياسية لمجرد أنها امرأة. وتهدف هذه الأعمال - سواء كانت تستهدف النساء بصفتهم قائدات مدنيات أو نخبات أو عضوات في الأحزاب السياسية أو مترشحات أو ممثلات منتخبات أو مسؤولات معيّنات - إلى تقييد المشاركة السياسية للمرأة كقوة في حد ذاتها. برسخ هذا العنف الصور النمطية التقليدية والأدوار الممنوحة للمرأة باستخدام السيطرة والتحكم لاستبعاد المرأة من السياسة.

المصدر: المعهد الديمقراطي الوطني #Not the Cost، دعوة للعمل من أجل إنهاء العنف ضد المرأة في السياسة (2016)، الرابط: <https://www.ndi.org/publications/notthecost-global-call-action-stop-violence-against-women-politics>

يؤثر هذا العنف على النساء في جميع قطاعات السياسة و"يقوض الديمقراطية من جميع جوانبها الأساسية... مع ترك آثار سلبية على طموح الشباب والوافدات الجدد إلى مجال السياسة".¹⁵ فهو يعيق انخراط المرأة في الحياة السياسية ويثنيها ويضغط عليها لتترك السياسة أو لتستقيل بصفتها مترشحة أو مسؤولة سياسية أو تنسحب من عضويتها في الأحزاب السياسية أو غيرها من المؤسسات السياسية أو تلتزم الصمت بشأن القضايا السياسية التي تهتم بها. يحدث العنف ضد المرأة في السياسة (VAW-P) على طول سلسلة متصلة ممتدة من المجال الخاص إلى العام، وغالباً ما يكون أحد أشكاله بوابة للأشكال الأخرى: مثلاً، عندما تتحول كراهية النساء والتحرش عبر الإنترنت إلى اعتداءات شخصية وقتل، تضحي الفتيات العامة المفترض أن تكون مفتوحة للخطاب وصنع القرار أماكن تفتقر للأمن.

انتشار العنف ضد المرأة في السياسة كوسيلة ردة سياسي

المنحى الحالي لتراجع الديمقراطية وتزايد الاستبداد هو تدهور لحقوق النساء والفتيات والذي تغذيه ردود الفعل الذكورية. وهو في الغالب جزء من استراتيجية سياسية مدروسة تعتمد على العنف ضد النساء الناشطات سياسياً لإسكاتهن واستبعادهن من الانخراط في الخطاب السياسي والحياة العامة. يبين مقال حديث بعنوان "لماذا يخاف المستبدون المرأة؟ (Why Autocrats Fear Women)؟ من إعداد أستاذتي جامعة هارفارد: "إريكا تشينويث" (Erica Chenoweth) و"زوي ماركس" (Zoe Marks)، والذي يقارن بين مكاسب المساواة بين الجنسين في القرن الماضي والحاضر، أنّ "كراهية المرأة والاستبداد ليسا مجرد مرضين مصاحبين، بل هما مرضان يزيدان من حدة بعضهما البعض".¹⁶

رسمت الدراسات الأخيرة التي أشارت إليها هيئة الأمم المتحدة للمرأة صورة واضحة للبعد الجنساني للضرر الناجم عن العنف ضد الأشخاص المنخرطين في السياسة: "تتلقى النساء معدلات أعلى من التهديدات بالإيذاء البدني. وهذا يشمل الاغتصاب والتهديد بالقتل الذي يستهدفهن وأطفالهن وأفراد عائلاتهن ومؤيديهن" و"تميل الهجمات ضد النساء أيضاً لأن تصبح حديثاً للعامة" أكثر من ميل الهجمات ضد الرجال، لأنّ "عامل الصدمة" يكون أكبر عندما تخالف المرأة المعايير التقليدية حول أدوار الجنسين (أو تتهم بذلك)، ويتسبب ذلك في انتشارها انتشاراً سريعاً.¹⁷

خلصت دراسات الاتحاد البرلماني الدولي (IPU) إلى أنّ 80% من البرلمانيات اللاتي شملهن الاستطلاع في 50 دولة أفريقية قد تعرضن للعنف النفسي في البرلمان؛ 67% واجهن سلوكاً أو ملاحظات جنسانية؛ 42% واجهن تهديدات بالقتل أو الاغتصاب أو الضرب أو الاختطاف عادة عبر الإنترنت؛ 40% تعرضن للتحرش الجنسي و 23% تعرضن للعنف الجسدي.¹⁸ وبالمثل، فإن 85% من النساء البرلمانيات في 45 دولة أوروبية عانين من العنف النفسي خلال فترة ولايتهن. و 47% تلقين تهديدات بالقتل أو الاغتصاب أو الضرب. و 58% تعرضن لهجمات التحيز الجنسي على الشبكات الاجتماعية، مما دفع الكثيرات منهنّ إلى التفكير في ترك السياسة تماماً.¹⁹ تتعرّض البرلمانيات من ذوي الهمم والنساء دون سن الأربعين وغير المتزوجات والنساء اللواتي تنتمين إلى أقليات لنسب أعلى وغير متكافئة من العنف.²⁰ وقد كان وراء غالبية الانتهاكات نواب رجال وأعضاء وقياديون حزبيون وأحزاب منافسة. وتجدر الإشارة إلى أن معظم البرلمانات لا تزال تفتقر إلى آليات الإبلاغ وآليات الإنصاف القضائي الملائمة بخصوص المضايقات والعنف.

أحد العوامل الرادعة المتعلقة بهذه المسألة هو التضليل الجنسي الذي يهدف إلى التأثير أو تحويل الدعم عن النساء المشاركات في السياسة وعمّا يدعون له أو عن أولويات السياسات. يمكن لمركبي تلك الانتهاكات - وبعضهم مدعومون من الدولة - استغلال المعايير الجنسانية الراسخة المتعلقة بالسلوك الأنثوي "المناسب" للمرأة والمثل الدينية في حالات أخرى. على غرار الأنواع الأخرى من المعلومات المضللة، والدافع الواضح لهذا النوع من المعلومات المضللة هو التلاعب بالأعراف الاجتماعية الراسخة وتلوين البيئة المعلوماتية من أجل إبعاد الناخبين عن بعض المترشحات.²¹

إجراءات فعالة وتدخلات واعدة

بناءً على طلب المذكرة المفاهيمية لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المتعلقة بالتوصية العامة القادمة، يعرض هذا القسم ممارسات سليمة نموذجية لزيادة تمثيل المرأة استناداً إلى عقود من الخبرة العالمية والمقارنة التي اكتسبها المعهد الديمقراطي الوطني، المتعلقة بزيادة المشاركة والقيادة النسوية المتساوية في الحياة العامة والسياسية باعتبارها ركيزة أساسية للديمقراطية.²²

أ. تسريع وتيرة التمثيل المتساوي والشامل

تقدّم التدخلات والإصلاحات القائمة على الأدلة في القطاع الديمقراطي وقطاع الحكم ممارسات جيدة واعدة ونموذجية لزيادة تمثيل المرأة الشامل والمتساوي في مجالات صنع القرار العامة. يتطلب تحقيق ذلك عملاً استراتيجياً ومتصافراً على المستوى الفردي والمؤسسي والاجتماعي والثقافي.

تشمل **التدخلات الفعالة على المستوى الفردي** ما يلي:

- **تخطيط الأمن والسلامة** الذي يساعد على تحديد وتخفيف المخاطر المحتملة للنساء في السياسة. بالنظر إلى أنّ مستوى ومدى المخاطر يختلفان اختلافاً كبيراً باختلاف السياقات، طور المعهد الديمقراطي الوطني أداة "think10"، وهي أداة تخطيط أمان فردية تجمع بين نتائج استبيان ذاتي التقييم ونقطة الدولة في مؤشر مخاطر المشاركة السياسية للمرأة²³ للمعهد الديمقراطي الوطني لتطوير خطة سلامة تخصّ الخصائص الشخصية والمهنية للمرأة في واقعها السياسي. أداة تخطيط السلامة للنساء الناشطات سياسياً (Think10 (think10.demcloud.org) متاحة حالياً بست لغات وعدة نسخ: النسخة الورقية وعبر الإنترنت وعبر تطبيق.²⁴
- **يساعد دعم شبكات الأقران السياسيين** في التغلب على الإقصاء التاريخي للمرأة من الأخويات السياسية القوية التي دعمت باستمرار محدودية الموارد ونقص التمثيل النسوي في المناصب السياسية. على الرغم من أهمية مثل هذه الشبكات في جميع المناطق الجغرافية، نظراً لأنه من المرجح أن يعيش أكثر من 75% من سكان العالم في المدن بحلول عام 2030، يمنح التوسع العمري إمكانات جديدة لأشكال جديدة من الإدماج السياسي للمرأة. في حين تشكل النساء غالبية المهاجرين إلى المدن حيث تمكنهنّ الهجرة من الحصول على تعليم أفضل وعمل لائق وأعراف اجتماعية وثقافية أقل تقييداً، تظل أصوات النساء ووجهات نظرهنّ ممثلة تمثيلاً ناقصاً وبشكل ملحوظ في التخطيط الحضري والقيادة. وفي الوقت الذي يخضع فيه وصول النساء إلى المعلومات والموارد والخدمات الحكومية المحلية أو الحضرية إلى قيود شديدة، تشكل النساء عالمياً حوالي 15% فقط من رؤساء البلديات و 25% من رؤساء بلديات العواصم.²⁵ في عام 2016، ساهم المعهد الديمقراطي الوطني في إطلاق شبكة النساء العمديات (WoMn)، وهي شبكة غير حزبية من القريئات الرائدات في المراكز الحضرية ذات الأهمية الوطنية في جميع أنحاء العالم. يجعلها تركيزها على قدرة وخبرة رئيسات البلديات تميّز عن غيرها من جمعيات المدن، حيث توفر منصة للتواصل ومبادرات للسياسات والابتكارات والتعاون الإقليمي وتبادل الخبرات الفنية لتعميق فعالية العضوات بصفتهم مسؤولات تنفيذيات.²⁶
- **إن دعم واقع قيادة الشباب** يبذل فكرة عدم اهتمام الشباب عامةً ويقدم الدعم ويمنع دوامة الإقصاء من عملية صنع القرار التي تتعرض لها الفتيات والشابات من أن تصبح حالة ملازمة لهنّ - والتي غالباً ما تُورث من جيل إلى جيل. تظهر الأبحاث أن مهارات القيادة الاجتماعية والاقتصادية للمراهقات والشابات ضرورية ولكنها ليست كافية للحماية من إلغاء المكاسب التي تحققت في هذه المجالات. يجب أن تكون الشباب قادرات على تنمية قدراتهن السياسية وأصواتهن وقدراتهن على التأثير في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهن. مع ركود معدلات تمثيل المرأة في

جميع أنحاء العالم، هناك حاجة إلى مزيد من التركيز على زيادة عدد الشباب اللاتي يملكن مهارات القيادة المدنية الضرورية لتحقيق مستويات أعلى من القيادة السياسية للمرأة. برنامج "DISRUPTHER" هو أحد منتجات المعهد الديمقراطي الوطني الناشئة الأخرى صُمم بعناية بناءً على خبرة المنظمات الرائدة التي تركز على تمكين الفتيات والتي تدرك أيضاً الحاجة لبناء طموحات المراهقات السياسية وفرص القيادة السياسية.²⁷ إن معالجة هذه الفجوة وصيانة هذه القدرات بالنسبة للمراهقات والشابات وهنَّ ينتقلن إلى مرحلة البلوغ، يمكن أن يغير بشكل أساسي مسار حياتهن الفردية وديناميكية مجتمعاتهن وعدد المواهب الجاهزة لشغل المناصب السياسية، وبالتالي يؤدي إلى خلق مزيد من هياكل الحكم الديمقراطي الشاملة والمستدامة والمرنة.

في حين تظلّ التدخلات على المستوى الفردي حيوية وضرورية، فإن مسؤولية تسريع وتيرة التمثيل المتساوي والشامل للمرأة في أنظمة صنع القرار، وفي الحياة السياسية، تتطلب إصلاحات مؤسسية وهيكلية إلى جانب إحداث تغييرات في المعايير الاجتماعية والثقافية المناوئة. أحد الجوانب الحاسمة لهذه الإصلاحات هو تعبئة الحركات النسائية إلى جانب النساء المنتخبات ومؤسسات القطاع العام المعنية بقضايا حقوق المرأة، والذي كان له أثر إيجابي على إمكانية ممارسة المرأة للحقوق السياسية وعلى التغيير التدريجي في السياسات.²⁸

ب. إنهاء العنف ضد المرأة في الانتخابات والسياسة

العائق الرئيسي أمام تمثيل المرأة هو العنف الذي قد تتعرض له أو تواجهه عند دخولها المجال العام بمجرد مشاركتها مثلاً كناشطة وناخبة ومسؤولة منتخبة. يجب أن تتضافر جهود المشرعين والجهات القضائية الفاعلة في الدول الأطراف والأحزاب السياسية وهيئات مراقبة الانتخابات والمراقبين والمواطنين من أجل القضاء على العنف ضد المرأة في السياسة سواء في الواقع أو عبر شبكة الأنترنت.

جمع بيانات منهجية حول العنف ضد النساء المنخرطات في العمليات السياسية

يجب إعطاء الأولوية في جهود الحكومة والأحزاب السياسية المتعلقة بالعنف ضد المرأة والمضايقات في الانتخابات وفي الحياة السياسية، سواء كان ذلك عبر الإنترنت أو شخصياً، والتي لا يبلغ عنها بشكل كافٍ ولا تُوثق توثيقاً جيداً، من أجل استئصال هذا الدافع الخطير الرامي لاستبعاد المرأة من الحياة العامة. يجب البناء على الجهود المبذولة لرصد العنف ضد المرأة في السياسة وأثناء الانتخابات وإضفاء الطابع المؤسسي عليها. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الأحزاب السياسية والهيئات الانتخابية والوكالات الحكومية ذات الصلة أن تجمع وتنتشر تلك المعلومات بشكل منهجي. الإبلاغ المنتظم عن الانتهاكات والاستجابات الوطنية والإقليمية والعالمية أمر بالغ الأهمية لإثراء سياسات وقوانين وآليات المساءلة الوقائية والعلاجية الفعالة.

مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه في

أبرز تقرير الولاية الأول والوحيد عن العنف ضد المرأة في السياسة أن الحاجة إلى "تعزيز أدوار المراقبة لمعالجة أوجه القصور في القضاء على العنف ضد المرأة في السياسة" من جانب الدول و"على وجه الخصوص، يجب على اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة أن تدرج قضية العنف ضد المرأة في السياسة بشكل منهجي عند إعداد التقارير والمبادئ التوجيهية... ويجب استخدام إجراءات الاتصال الخاصة بها... ومنها المنصوص عليها في البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وذلك من أجل التصدي للعنف ضد المرأة في سياسة."²⁹ سيشكل تضمين إرشادات محددة للدول للإبلاغ عن العنف ضد المرأة في الانتخابات والسياسة والتدابير المتخذة لردعه ومعالجته إضافة مهمة لهذه التوصية العامة القادمة.

نظم الإنذار المبكر والاستجابة للعنف ضد المرأة في الانتخابات

في جميع أنحاء العالم، تتعرض النساء إلى العنف بسبب التزامهنّ بممارسة حقهنّ في التصويت وبسبب عملهنّ في وظائف انتخابية وتطلعاتهن لتولي مناصب سياسية. يُعرّف هذا "العنف ضد المرأة في الانتخابات (VAW-E)" ("على أنه كل عمل من أعمال العنف -- أو التهديد أو خطابات الكراهية أو الاعتداء أو الإبتزاز أو الاغتصاب -- والذي يستهدف المرأة دون حق بسبب جنسها ويسعى إلى تحديد أو تأخير أو التأثير بأي شكل آخر على مشاركتها في العملية الانتخابية. يمكن أن يتخذ العنف ضد المرأة في الانتخابات أشكالاً عديدة ويحدث طيلة الدورة الانتخابية، من مرحلة ما قبل الانتخابات وحتى يوم الانتخابات وفترة ما بعد الانتخابات. ويهدف إلى منع النساء من المشاركة في العملية الانتخابية، ويستهدف أساساً سعيهنّ للحصول على منصب سياسي أو ارتباطهنّ بالأنشطة الانتخابية (كعملهنّ كموظفات في الانتخابات أو حضورهنّ في التجمعات الانتخابية) أو ببساطة التزامهن بالتصويت.³⁰

لم تُجمع ولم تُنشر بشكل منهجي في معظم البلدان، تلك البيانات المتعلقة بوقوع وتأثير العنف ضد المرأة قبل وأثناء وبعد الانتخابات، وهذا على عكس المؤشرات العملية الانتخابية الأخرى. إذا رُصد العنف ضد المرأة في وقت مبكر، سيتمكن إدراجه في أنظمة الإنذار المبكر وآليات الاستجابة السريعة التي

من شأنها وقف مثل هذا العنف ودعم نزاهة العملية الانتخابية.³¹ في عام 2016، أطلق المعهد الديمقراطي الوطني "Votes Without Violence" (أصوات بلا عنف) لتقديم الإرشادات التوجيهية لمجموعات المراقبين المدنيين حول كيفية معالجة قضية العنف المرتبط بالانتخابات ضد المرأة (أي الناخبين والمترشحين ووكلاء الأحزاب ومسؤولي الانتخابات). وتهدف هذه الإرشادات إلى الاستجابة لطلب الجمع المنهجي للبيانات المتعلقة بالعنف ضد المرأة في الانتخابات على الصعيد العالمي والقطري؛ وبناء قدرات مراقبي الانتخابات الدوليين والمحليين على تحديد ومنع وتسجيل العنف عند حدوثه بحيث يمكن تسكينه بدلاً من تصعيده خلال دورة انتخابية؛ ولزيادة توافر البيانات الأساسية لتلك الظاهرة.^{32,33} تساعد هذه البيانات في الوقوف على اتجاهات الانتشار والتأثير لوضع استراتيجيات التخفيف والوقاية منها في الانتخابات. تضمن دمج مقارنة أكثر منهجية في جهود المراقبة الحالية لانتخابات نيجيريا لعام 2019 ووضع معجم للكلمات والعبارات التي تُستعمل كألفاظ مضايقة ضد المرأة وذلك من أجل مراقبة خطاب الكراهية عبر الإنترنت والتحرش بالنساء في السياسة بشكل أفضل، كجزء من منهجية أوسع لرصد خطاب الكراهية.³⁴ كما أدى المعهد دوراً محورياً في العمل مع شركاء لوضع إرشادات حول إدراج الاعتبارات الجنسانية في عمليات المراقبة الدولية للانتخابات، بما في ذلك العنف ضد المرأة لترسيخ إعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات.³⁵

ج. الإصلاح من أجل التمثيل الشامل

يعرض هذا القسم إصلاحين انتخابيين حاسمين وُضعا لتسريع وتيرة المشاركة السياسية للمرأة كناخبة وكمترشحة.

تسجيل الناخبين كشرط أساسي للتمثيل

في حين نالت النساء حقهن في التصويت في جميع بلدان العالم تقريباً، لا تزال الحواجز المادية واللوجستية والقانونية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك التهديدات والعنف، تمنعهن من ممارسة هذا الحق. لا يحرم الاستبعاد من سجل الناخبين النساء من التصويت فحسب، بل يمنعهن أيضاً من الترشح للمناصب المنتخبة، لأن التسجيل في قوائم الانتخاب عادة ما يكون شرطاً أساسياً للترشح.

تحظى النساء عالمياً بتمثيل غير كافٍ في سجلات الناخبين. على سبيل المثال، فاق عدد الرجال المسجلين عدد النساء المسجلات للتصويت في باكستان بـ 12 مليون شخص في عام 2018،³⁶ على الرغم من الإصلاحات التي طُرحت على قانون الانتخابات، والتي تهدف إلى زيادة تصويت النساء من خلال اشتراط بأن يشكلن 10% على الأقل من الناخبين في كل دائرة انتخابية. اضطرت لجنة الانتخابات الباكستانية إلى رفض نتائج الانتخابات المحلية لدائرة واحدة على الأقل لأنها خلت تماماً من أصوات النساء.³⁷ أما بخصوص الانتخابات الرئاسية لعام 2010 لبوركينا فاسو، فقد أدت الشروط الصعبة والمحيّرة إلى تسجيل ثلاثة ملايين شخص فقط من أصل ستة ملايين مواطن مؤهل للتصويت في البلاد. وقد واجهت النساء، على وجه الخصوص، عوائق كبيرة بسبب الشروط التي تتطلب من المواطنين الحصول على شهادة ميلاد للتسجيل. إضافة إلى ذلك، واجهن عوائق لوجستية ومادية وقانونية أخرى وفقت دون حصولهن على شهادات ميلاد.

لذلك، عمل المعهد الديمقراطي الوطني بالتعاون مع اللجنة الانتخابية الوطنية، ووزارة الداخلية، والأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني على القيام بعملية متقلة لإصدار شهادات الميلاد في الخمس المناطق التي تعاني من أدنى معدلات التسجيل في البلاد، وذلك لجذب النساء إلى مكان مركزي حيث يمكنهن الحصول على شهادات الميلاد. بنت ثلاث عشر محطة إذاعية لإعلانات بستم لغات محلية، وقدمت ثمانية فرق مسرحية ما مجموعه 26 عرضاً عاماً حول إشراك النساء في العملية الانتخابية وحول زيارات مركز التسجيل المتنقل. وكنيجة لذلك، أصدرت شهادات ميلاد لحوالي 16000 امرأة وتمكن من التسجيل للتصويت.³⁸ ولسوء الحظ، نظراً لعدم تنفيذ أي إصلاح منهجي، طُلب من المعهد الديمقراطي الوطني أن يدعم نفس العملية مرة أخرى في عام 2015.

التمويل العام للمترشحات

بعد أن استبعدن تاريخياً وعرفياً من الشبكات المؤثرة ومن الثروة، غالباً ما اضطرت النساء المتطلعات والمترشحات إلى مواجهة تحديات منيعة وبموارد محدودة. "التمويل العام وتخصيص الموارد السياسية للمترشحات هي عوامل حاسمة لتحقيق التوازن في الساحة السياسية." على سبيل المثال، ينص القانون في المكسيك أنه على الأحزاب السياسية تخصيص 2% من التمويل الفيدرالي للأحزاب السياسية التي تتلقاها لتدريب المرأة على القيادة السياسية. تجاهلت العديد من الأحزاب المطلب الأساسي، وهو دعم تطلعات المرأة في المجال السياسي، وبدلاً من ذلك استخدمت تلك الأموال المخصصة في أمور أخرى، كدفع مقابل خدمات التنظيف للنساء. أو توفير خدمات الإطعام في التظاهرات الحزبية، أو شراء قمصان للارتداء في التجمعات الحزبية. من خلال العمل مع ائتلاف وطني يضم نساءً من جميع الأحزاب السياسية الرئيسية في المكسيك ونشطاء مدنيون والمعهد الوطني للمرأة (INMUJERES) وأكاديميين، شارك المعهد الديمقراطي الوطني في إقامة حملة بعنوان "2% والمزيد من النساء في السياسة" (2% Women in Politics and More). دعم المعهد الديمقراطي الوطني وضع الائتلاف لاستراتيجية إعلامية وإطلاق عريضة عبر الإنترنت تدعو إلى إصلاحات تتطلب

من الأحزاب السياسية تقديم خطة سنوية إلى المعهد الانتخابي الفيدرالي، توضح بالتفصيل كيف تنوي تلك الأحزاب إنفاق الأموال على برامج تمكين المرأة كقائدة سياسية. أدت تلك الإصلاحات التي اتفق عليها بالإجماع في يوليو 2011، إلى زيادة عدد المقاعد التي فازت بها النساء في الانتخابات التشريعية الوطنية التي أجريت في عام 2012 بنسبة 5.4%.³⁹ تشغل النساء اليوم 50% من المقاعد في مجلس النواب⁴⁰ والجمعية الوطنية و 44% من المناصب الوزارية في المكسيك.⁴¹

د. الأحزاب السياسية تفتح طريق المرأة نحو التمثيل

باتت تدرك الأحزاب السياسية أكثر فأكثر بأن الفوز مقرون بتواجد المرأة كمرشحة وكقاعدة انتخابية. تفيده مشاركة المرأة الأحزاب إفادة مباشرة، ويمكن أن تحسّن أدائها في الانتخابات وقوتها العامة.⁴² على سبيل المثال، بعد تحديد حصة للنساء المترشحات على المستوى المحلي في إسبانيا، ارتفع عدد النساء المترشحات تحت لواء جميع تلك الأحزاب.⁴³ كان أداء الأحزاب التي حققت زيادات أكبر في عدد المترشحات أقوى بكثير من أداء الأحزاب الأخرى في نفس الدائرة.⁴⁴ إن زيادة عدد المترشحات واتخاذ موقف أقوى بشأن عكس وجهات نظر النساء بخصوص القضايا المتعلقة بالسياسات من شأنه أن يزيد من تنافسية الأحزاب وفعاليتها كمنظمات. يمكن أن تلعب مشاركة المرأة الكاملة والمتساوية في الأحزاب دوراً رئيسياً في الجهود المبذولة لمكافحة الفساد وزيادة الاستقرار السياسي، وفي تعزيز مصداقية واستمرارية الأحزاب السياسية.⁴⁵

"ما يحدث في الحزب السياسي هو تكرار لما يحدث في المجتمع".
- مسؤولة منتخبة في هندوراس

ومع ذلك، تلعب الأحزاب السياسية دور البوابين فيما يتعلق بمشاركة المرأة في الحياة السياسية وتمثيلها على جميع المستويات، أما قيادة الأحزاب، فتظل في الغالب ذكورية، في حين يشكل الزملاء داخل الحزب أكثر مرتكبي أعمال العنف شيوفاً اتجاه نظيراتهم من الإناث.^{46,47} لتشجيع الأحزاب السياسية على أن تصبح أكثر شمولاً وتمثيلاً، طوّر المعهد الديمقراطي الوطني سنة 2019 أداة Win With Women Political Party "Assessment" وحدّثها.⁴⁸ وقد صمّمت هذه الأداة لمساعدة الأحزاب السياسية على أن تصبح أكثر شمولاً وتمثيلاً من خلال توفير منصة للحوار بين قادة الأحزاب من النساء والرجال حول الإصلاح الداخلي. يستند هذا الحوار إلى تقييم يقيس تصورات الرجال والنساء عن لعب المرأة أدواراً قيادية؛ والقواعد الرسمية وغير الرسمية، وثقافة وممارسات الحزب؛ وأنواع الأعراف الاجتماعية التي يتبناها أعضاء الحزب؛ وحوافز التغيير.⁴⁹ قد تكون إحدى نتائج هذا التقييم تطوير خطة عمل تحدد الالتزامات بإصلاح أو وضع قواعد ومدونات سلوك جديدة تحكم سلوكيات أعضاء الأحزاب السياسية، بما في ذلك في مجال التوزيع العادل لموارد الحزب والإدراج في القوائم الإيجابية (عند الاقتضاء)، والتصدي للمضايقات والعنف الجنسي ضد أعضاء الأحزاب السياسية من قبل الزملاء داخل الحزب و/ أو الخصوم السياسيين. على سبيل المثال، وكجزء من هذا التنقيح، عقد المعهد الديمقراطي الوطني اجتماعات مع الأحزاب السياسية الرئيسية الستة في كوت ديفوار لتطوير خطط العمل تلك. قررت بعض الأطراف أنها بحاجة إلى تغيير الأوامر الدائمة المتعلقة بأوقات الاجتماعات لتناسب مع ساعات العمل المتعارف عليها، حين يكون السفر أكثر أماناً، لكي يتسنى لعدد أكبر من النساء الحضور. وضع أعضاء الحزب أيضاً أجندة عمل شاملة لعدّة أحزاب وجدول أعمال على المستوى الوطني للتخفيف من ظاهرة العنف ضد النساء الناشطات سياسياً، وزيادة الوعي بقضية العنف وتوضيح الإرادة السياسية غير الحزبية للقضاء على العنف كعائق أمام عضوية المرأة. وقام ائتلاف أوسع ومتعدد القطاعات بدور الآلية المسؤولة عن مراقبة تنفيذ خطط عمل الأحزاب.⁵⁰

هـ. تفكيك الذكورة الضارة والمعايير الجنسانية الإقصائية

لتغيير وجه السياسة، يجب ألا يقتصر التركيز على النساء بوصفهن المسؤولات الوحيدات على تمكينهن، بل ينبغي أن يشمل ذلك القادة السياسيين من الذكور كعناصر مغيرة في قضية المساواة بين الجنسين. أحد أكبر العقبات التي تواجه المرأة في السياسة وأكثرها استمراراً هي التوقعات الاجتماعية والمواقف والسلوكيات الجنسانية. في العديد من المجتمعات، ترتبط السلطة - وخاصة القوة السياسية - بالرجل والذكورة. أدت مثل هذه المعايير والمعتقدات الجنسانية ذات الطابع الأبوي التي ترى أنّ السياسة "للرجال" إلى استمرار تهميش المرأة في الحياة السياسية، فضلاً عن استبعادها من المنظمات المشاركة في العمل السياسي الديمقراطي. نظراً للنظرة السائدة بأن التمكين السياسي للمرأة لعبة حصيلتها الصفر، تُستخدم غالباً الذكورة السياسية عن قصد لإضعاف القيادة النسائية والحفاظ على السلطة في أيدي شبكات النخب السياسية من الذكور.

على الرغم من هيمنتها النساء والشباب العرقية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلا أنهم على وجه الخصوص يعانون من تهميش الأحزاب السياسية المركزية التي تقيد وصولهم إلى وظائف صنع القرار وتهمش أدوارهم. غالباً ما تُقابل النساء اللواتي يتحدثن بصوت عالٍ بالنبذ والعنف. في يوليو 2019، عمل المعهد الديمقراطي الوطني مع منظمة محلية مهتمة بالذكورة، COMEN، في برنامج لإشراك قادة الأحزاب السياسية من نخبة الذكور في خمسة أحزاب سياسية في البلاد. كان الهدف هو استكشاف المعايير الأبوية التي تفرض عدم المساواة بين الجنسين داخل مؤسساتهم من خلال منحهم سلطة وامتيازات أكبر كرجال في عائلاتهم ومجتمعاتهم مقارنة بالنساء. أصبح هذا العمل والتجربة في لبنان أساساً لتطوير المعهد الديمقراطي الوطني لنهج المتعلق بالرجال والسلطة والسياسة والتصدي للذكورة السياسية وتحويل القادة الذكور إلى حلفاء من أجل المساواة بين الجنسين.⁵¹

توصيات

التمثيل المتساوي والشامل للمرأة في السياسة - الذي يرسخه الوصول الفعلي والنفوذ الحقيقي والمساءلة الرادعة - ضروري لتحقيق الأحكام الرئيسية لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين. لذلك نشجع اللجنة على النظر في الاقتراحات التالية في توصيتها العامة المقبلة بشأن هذا الموضوع.

إنهاء العنف ضد المرأة في الانتخابات والسياسة

- قيادة اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ومساهمتها في الإبلاغ الموحد عن العنف ضد المرأة في الانتخابات والسياسة من خلال التقارير الدورية للأحزاب الحكومية والشكاوى الفردية وإجراءات التحقيق.

حث الدول الأطراف على:

- اعتماد وضمان تنفيذ قوانين جديدة قائمة بذاتها لحظر أو تجريم العنف ضد المرأة في السياسة. يجب أن تتوافق جميع العقوبات القانونية القابلة للتنفيذ بحق الجناة مع المعايير الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان. وستشمل السبل الأخرى للإنصاف القانوني دمج الأحكام المناسبة بشأن العنف ضد المرأة في السياسة في القوانين السارية بشأن: القضاء على العنف ضد النساء والفتيات؛ وتعزيز نزاهة الانتخابات؛ والسلامة على شبكة الإنترنت، والعنف ضد النساء والفتيات عبر الإنترنت والمعلومات الجنسية المضللة والعنف الجنساني باستخدام التكنولوجيا.⁵²
- تمرير أو تحديث التشريعات التي تتناول شفافية وسائل التواصل الاجتماعي لتحديد متطلبات الإبلاغ عن العنف ضد المرأة على الإنترنت في السياسة والمعلومات الجنسية المضللة؛ دفع شركات وسائل التواصل الاجتماعي لتطوير وتطبيق تقنيات آلية لتحديد وإزالة المحتوى التحويفي المنشور على منصتها وتمكين المستخدمين أيضاً من الإبلاغ عن أي نشاط غير قانوني محتمل عبر الإنترنت للشرطة؛⁵³
- إصلاح القوانين الانتخابية أو الجنائية أو توسيع نطاقها من أجل التصدي للعنف ضد المرأة في الانتخابات، بما في ذلك العنف ضد المرأة عبر الإنترنت والانتهاكات التي يرتكبها أي موظف عام منتخب أو معين أو مترشح للانتخابات أو أحد موظفيه؛ تقديم تكاليف أمنية تغطي هذا النوع من العنف لهيئات مراقبة الانتخابات؛
- رفع مستوى الوعي بالعنف ضد المرأة في الانتخابات بين مراقبي الانتخابات والسلطات؛ تدريب المراقبين على كيفية رصد هذه الحوادث والإبلاغ عنها؛ وضع أنظمة لضمان معالجة الحوادث في الوقت المناسب من خلال الإجراءات المعمول بها لتسجيل الشكاوى ومعالجتها؛
- إنشاء أنظمة منهجية لرصد وجمع البيانات الجنسية لتوثيق حوادث العنف ضد المرأة قبل وأثناء وبعد فترات الانتخابات؛ دمج هذه البيانات في أنظمة الإنذار المبكر الموجودة وآليات الاستجابة السريعة لضمان أن هذه الآليات شاملة بشكل مناسب وأنها تستجيب للتهديدات أو أعمال العنف الشديد والمتصاعد؛
- ضمان حماية أماكن عمل الفئات العامة كالأحزاب السياسية والبرلمانات وهيئات إدارة الانتخابات بوسائل حماية قوية تمنع التحرش الجنسي؛ وضمان خضوعها لسياسات عدم التسامح المطلق اتجاه خطابات الكراهية والإساءة الجنسية والعنصرية وغيرها من الأشكال، ويشمل ذلك الصفحات التشريعية والحسابات والمنصات، بما فيها التي تخص المترشحين؛⁵⁴
- التعاون مع المجتمع المدني وشركات التكنولوجيا لإقامة مبادرات وهيئات وطنية وعالمية للتصدي لتهديد العنف الجنساني عبر الإنترنت وباستخدام التكنولوجيا ضد النساء الناشطات سياسياً؛
- المساهمة وتعزيز الجهود المبذولة لربط المجتمع المدني، لاسيما مجموعات حقوق المرأة، بالنساء التي تشغل مناصب منتخبة ومعينة وإدارية، من أجل الدعوة المشتركة لاتخاذ تدابير تزيد من تمثيل المرأة؛

- مراقبة امتثال الأحزاب السياسية لأحكام هذه "الاتفاقية"، بما في ذلك ما يتعلّق بالمشاركة في الحياة العامة والسياسية (المادتان 7 و 8) والتحرر من العنف والصور النمطية والأحكام المسبقة التي "تتغاضى عن العنف الجنساني ضد المرأة أو تعززه وتعزز عدم المساواة الهيكلية للنساء مع الرجال" (المادتان 1-2 ، 5 من التوصية العامة رقم 35 بشأن العنف الجنساني ضد المرأة).

الالتماس من الدول الأطراف ضمان:

- **وضع وتنفيذ الأحزاب السياسية** لقواعد ومدونات سلوك تحظر وتمنع العنف ضد المرأة في السياسة وإنصاف ضحاياها: إنشاء آليات مستقلة لتلقي الشكاوى ومعالجتها؛ محاسبة أعضاء الحزب الذين يخرطون في مثل هذه السلوكات وتقديم الدعم للعضوات اللاتي يتعرضن لها؛ إرفاق مدونات قواعد السلوك الداخلية بالتدريب والتثقيف السياسي لجميع الأشخاص في الحزب والتطرق للجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان والمساواة وعدم التمييز والعنف ضد النساء السياسيات؛ تحديد ووضع مؤشرات للعنف ضد المرأة في السياسة من أجل رصد ونشر البيانات المتعلقة بنطاق ومدى انتشار الظاهرة والتدابير المتخذة لتخفيفها والقضاء عليها.
- **إدراج هيئات مراقبة الانتخابات** ضمن مدونات قواعد السلوك الخاصة بها، مواداً تتعلق بمراقبة العنف ضد المرأة خلال الانتخابات والوقاية منه والعقوبات المتعلقة به، من أجل توجيه الأحزاب السياسية والمترشحين والمستقلين ووسائل الإعلام في العملية الانتخابية، حتى تخضع للنزاهة والأمان والمساواة.
- **التزام إدراج بعثات مراقبة الانتخابات** المنظور الجنساني في المبادئ التوجيهية لمراقبة الانتخابات، لضمان تدريب أعضاء بعثات مراقبة الانتخابات الدولية على البحث عن علامات العنف التي قد تعيق مشاركة النساء في العملية الانتخابية، سواء كناخبات أو مترشحات أو مسؤولات عن الانتخابات أو ممثلات منتخبات في أي مستوى كان. يمكن نشر هذه البيانات في تقارير بعثات مراقبة الانتخابات التي تُعرض علناً على الناخبين والحكومات والمجتمع الدولي.⁵⁵ تقديم إرشادات ضمن المبادئ التوجيهية المتعلقة بالاعتبارات الجنسانية في عمليات المراقبة الدولية للانتخابات، بما في ذلك العنف ضد المرأة، لترسيخ إعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات.⁵⁶

إصلاحات لتسريع التمثيل الشامل والمتساوي للمرأة

حث الدول الأطراف على:

- وضع تدابير تشريعية وطنية تعمل على إنفاذ وإضفاء الطابع المؤسسي على آليات الحصص والتمويل الجنساني للحملات السياسية؛
- مطالبة الأحزاب السياسية الراغبة في التسجيل للانتخابات بإثبات أن نظامها الداخلي ومدونات قواعد السلوك لديها تدعم سياسة عدم التسامح المطلق بشأن العنف ضد المرأة في السياسة، وأنها تحتوي على تدابير ملموسة لتعزيز ودعم وتزويد المتطلعات والمترشحات بالموارد، بما في ذلك وضع أحكام متعلقة بالمناصب الراحبة في قائمة الحزب إذا كان ذلك مناسباً، ويجدر الإشارة إلى أن الأنظمة البرلمانية التي تعمل بنظام التداول (zipper system) بين المترشحات والمترشحين من الجنسين قد حققت نتائج أفضل فيما يتعلّق بالمساواة بين الجنسين في الانتخابات؛
- ضمان معرفة المتطلعات والمترشحات بموضوع التمويل العام للمترشحين، والاستفادة منه أيضاً، وتوفير آليات فعالة للشكاوى وتسوية المنازعات إذا تعذر وصولهنّ إليه؛
- إقامة برامج تدريبية لأعضاء البرلمان والأحزاب السياسية وأجهزة الدولة حول امتيازات الذكور وسلطتهم، وكيف تؤثر الذكورة على الرجال كأفراد وعلى أسرهم ومجتمعاتهم، وفوائد تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في جميع الجوانب العامة والحياة السياسية.

18 الاتحاد البرلماني الدولي والاتحاد البرلماني الأفريقي، التحيز الجنساني والتحرش والعنف ضد المرأة في البرلمانات في إفريقيا (2021) الرابط: <https://www.ipu.org/news/press-releases-widespread-sexism-and-violence-against-women-in-african-parliaments-according-new-ipu-11-2021/org/news/press-releases-report>.

19 الاتحاد البرلماني الدولي والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، التحيز الجنساني والتحرش والعنف ضد المرأة في البرلمانات في أوروبا (2018) على <https://www.ipu.org/resources/publications/issue-briefs-sexism-harassment-and-violence-against-women-in-parliaments-in-europe/10-2018/org/resources/publications/issue-briefs>.

20 المرجع نفسه، ملاحظات 18-19؛ انظر أيضاً، منظمة العفو الدولية في المملكة المتحدة، <https://www.amnesty.org.uk/online-violence-women> (5 سبتمبر 2017).

21 الأحزاب السياسية في فنلندا من أجل الديمقراطية (Demo Finland)، المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، مركز أوسلو والمعهد الديمقراطي الوطني، معالم قياسية متعلقة بالأحزاب السياسية 2022 (2022 Benchmarks for Political Parties)، الرابط: <https://demofinland.org/en/preventing-violence-against-women-in-politics-benchmarks-for-political-parties/>.

22 اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المذكرة المفاهيمية المتعلقة بالتوصية العامة القادمة بشأن التمثيل المتساوي والشامل للمرأة في أنظمة صنع القرار، ص 4

23 بُني ترتيب كل بلد في مؤشر مخاطر المشاركة السياسية للمرأة على أساس ثلاثة مؤشرات: مستوى المشاركة السياسية للمرأة على المستوى الوطني؛ حالة الديمقراطية في البلد؛ واحتمال تعرض المرأة للعنف في ذلك البلد. المعهد الديمقراطي الوطني، المعهد الديمقراطي الوطني يطلق أداة #think10 - أداة رائدة لتخطيط السلامة، مصممة لحماية المرأة في الحياة السياسية، الرابط: <https://www.ndi.org/publications/ndi-launches-think10-groundbreaking-safety-planning-tool-designed-safeguard-women>

24 أداة متاحة Think10 باللغة العربية والإنجليزية والفرنسية والبرتغالية والإسبانية والأوكرانية على الموقع <https://think10.demcloud.org>.

25 مؤسسة عمدة المدن (City Mayors Foundation)، النساء العمدة، البيانات المتوفرة حتى 2021، الرابط: http://citymayors.com/women_mayors_capitals.html.

26 إن نمو شبكة العمدة هذه التي ينتمي أعضاؤها إلى جميع بقاع العالم والذين يقودون مجتمعات تسير بخطى سريعة نحو إعمار المدن في جميع مناطق العالم يمكن أن يجعل منها قوة سياسية عالمية تعمل على بناء المرونة الديمقراطية من خلال الحكم حضري الشاملة للجميع والخاضع للمساءلة. المعهد الديمقراطي الوطني، عرض عمل المعهد الديمقراطي الوطني حول النوع الاجتماعي والمرأة والديمقراطية (فبراير 2021).

27 ومن الشركاء الحاليين لهذه الجهودات Running Start و WomenWin.

28 أظهرت دراسة رائدة للحركات الاجتماعية وسياسات العنف ضد المرأة في 70 دولة على مدى أربعة عقود من الزمن، الأهمية المحورية للتعبئة النسوية في المجتمع المدني بالإضافة إلى النساء في الحكومة، في التغيير التدريجي للسياسات الاجتماعية. Htun, M., & Weldon, S. (2012). الأصول المدنية من أجل تغيير تدريجي في السياسات: مكافحة العنف ضد المرأة من منظور عالمي، 1975-2005. مراجعة العلوم السياسية في أمريكا، 106 (3)، 548-569. خلصت مراجعة الأدبيات لعام 2020 إلى أن "الدراسات المستعرضة تظهر باختصار أن الحركات النسائية كان لها أثر على إمكانية وصول المرأة إلى الحقوق السياسية الرسمية، غير أن هذا التغيير السياسي تأثر أيضاً بخصائص سياسية واجتماعية وطنية أخرى. وقد تمكنت المجموعات النسائية التي تعمل معاً في إطار ائتلافات من التأثير على الحكومات لاعتماد نظام الحصص في البرلمانات". ماما كاش (Feminist Activism Works)، (Mama Cash!) النشاط النسوي يعمل! (Feminist Activism Works!) [مراجعة أدبيات مختارة حول تأثير النشاط النسوي في أعمال حقوق المرأة](https://www.feministactivism.org/) (يوليو 2020).

29 المقرر الخاص المعني بمسألة العنف ضد المرأة، أسبابه ونتائجه، العنف ضد المرأة في السياسة - مذكرة من الأمين العام، 301/73/A، الفقرة 87 (ج)، (6 أغسطس 2018)، الرابط: <https://www.ohchr.org/en/documents/thematic-reports/a73301-violence-against-women-politics-note--secretary-general>

30 مثلاً، في كينيا، خلال الانتخابات التمهيدية لعام 2017، أفاد 31٪ من مراقبي أتهم سمعوا عبارات تمهيدية أو مسيئة أو مهينة للمترشحات أو عائلاتهن في دوائرهن الانتخابية، المعهد الديمقراطي الوطني، "أصوات بلا عنف (Votes Without Violence)"، كينيا، (2018)، الرابط: <http://www.voteswithoutviolence.org/election/kenya/national>

31 المعهد الديمقراطي الوطني، أدوات للتصدي للعنف ضد المرأة في السياسة عبر الإنترنت (أغسطس 2020)، ص 25. نظراً للكمية المحدودة من البيانات التي يمكن الوصول إليها بسهولة والمتعلقة بالعنف ضد المرأة في الانتخابات، من المهم أن يُدمج أي بحث مع المقابلات الشخصية لأصحاب المصلحة، بما في ذلك التغطيات الإعلامية وبيانات مراقبة الانتخابات السابقة. يمكن أن يشمل ذلك أسئلة مستهدفة عن كيفية تعرض النساء للعنف عبر الإنترنت - والمنصات وأنواع الهجمات التي تُستخدم غالباً والألفاظ وما إلى ذلك - للمساعدة في تطوير مؤشرات أفضل للعنف في الواقع وعبر الإنترنت. المرجع نفسه.

32 المعهد الديمقراطي الوطني، العنف ضد المرأة في الانتخابات، عبر الرابط: <https://www.ndi.org/VAW-E>. نظراً لتهديدات العنف التي أدت إلى أحداث يوم إجراء الانتخابات لعام 2018 في بنغلاديش، أنشأ المعهد الديمقراطي الوطني ومعهد الأبحاث للمعلوماتية والتنمية في دكا نظاماً للإنذار المبكر والتصدي، ويشمل

اتجاه أجندة حقوق المرأة في لبنان، من خلال معالجة المواقف والمعتقدات الواعية وغير الواعية المتجذرة في الأعراف الذكورية والجنسانية الأبوية في السياق اللبناني. وشمل ذلك الطريقة التي تؤثر بها الهويات الدينية والطائفية الشاملة لكل جوانب الحياة على أدوار الجنسين. كما انعكست المحاور المتعلقة بنهج "الرجال والسلطة والسياسة" لاحقاً في جميع جوانب منهج التربية المدنية الخاص بـYALA! المرجع نفسه.

52 المعهد الديمقراطي الوطني، تدخلات لإنهاء العنف ضد المرأة على الإنترنت في السياسة (أكتوبر 2022). الرابط: <https://www.ndi.org/publications/interventions-end-online-violence-against-women-politics>

53 المرجع نفسه.

54 المرجع نفسه.

55 اقتراح المعهد الديمقراطي الوطني إلى مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بمسألة العنف ضد المرأة، #NOTTHECOST: وقف العنف ضد المرأة في السياسة (يونيو 2018)، ص 9-11.

56 المبادئ التوجيهية بشأن الاعتبارات الجنسانية في عمليات المراقبة الدولية للانتخابات، بما في ذلك العنف ضد المرأة في الانتخابات (2019). الرابط: https://www.ndi.org/sites/default/files/ACFrOgCOeYyMoi8uw5xL8BeRJcAJJOTpKzdDrwst48Kkz09DgvNDpdWMJdofN06mOyu6bu2edqQPAHTnQXflq1POOWZV3PQcP7SrFT-.pdf_mX1trv91KXtvvGUuDnZ9lwdlXJ65AEn